فكما تحقق الفعل اسند الى زيد لتحقق المسند والمسند اليه ثم لو تحقق
الضمير فقد بينهما حكم ولما وجه تقديم الثاني على الثالث فظاهر
وكلام ههنا صريح في ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدا مقدم على اسناده
الى المبتدا بواسطة عود الضمير وهو الذي كان بطريق الالتزام
وكلام في بحث تقوي الحكم محمول على ان اسناد الفعل الى المبتدا
بطريق القصد من غير اعتداد بتوسط الضمير مقدم على اسناده
الى الضمير والى المبتدا بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض
فالمدعى ان احد الامرين لازم اما استلزام كلامه التناقض واما
اقتضاؤه القول بالاسانيد الثلاثة لان قوله صرف ذلك الضمير
الى المبتدا ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد
تناقض لانه جعل فيما سبق اولا وههنا ثانيا وان كان غيره كان مع
الاسنادين الاخرين ثلاثة وعن الثاني بانه لما كان اول الاسناد
في هذه الامثلة اسنادا الفعل الى المبتدا بطريق القصد والمسند اليه
لهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله
في الدرجة الاولى بخلاف نحو عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة
الاولى فيه هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن بقي ههنا اعتراض
صعب لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه يسند الى ما بعده
من الضمير ابتداء الخ لا يطمع تعليلا للاحتراز عن الامثلة المذكورة
بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى
الضمير والمطلوب اولية اسناده الى المبتدا فلا يكون لهذا الكلام
معنى في هذا المقام اصلا وانما الصالح لذلك ما اورده في بحث التقوي

فانه

فانه الذي يدل على اما اسناد الفعل الى المبتدا في الدرجة الاولى
هذا خلاصة ما اورده بعض شراح المفتاح وصرح بان
نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد
والحدوث ثم انه تصدى لمناقشة بعض الفضلاء وكتب في رد ما
كلاما قليل الجدوى وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه
الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى بلا
واسطة شيء كاسناد الفعل الى الضمير في نحو قام والثاني الاسناد
في الدرجة الثانية بواسطة شيء كاسناده الى المبتدا بتوسط الضمير
وقسم يقتضيه المبتدا فقوله صرف المبتدا الى نفسه محمول على القسم
الثاني وقوله صرف ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا محمول على الضرب
الثاني من القسم الاول اعني الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل
وح لا تناقض هذا كلام بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى انه في التعويل
بتحقق ثلاثة اسانيد وانه ان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدا
اسناد مجرد الفعل الى المبتدا فهو بعينه ما ذكره الشارح وان اراد
اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا
بد من بيان كيفية جهة تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير كما يشعر به
قوله ثم اذا كان متضمنا لضميره صرف ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فانه
منشأ الاشكال وقد اهمله ولا يتم المقصود بزيادة لفظ القسمة
والاقتضاء وتفسير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة ومن العجب
انه لم يقدح في شيء من كلام الشارح ولم ينبه لما فيه من الغلط
ولم يقرر ما تحقق مقصود السكاكي من هذا المقام ولم يرد الاطلق

زيد قام

٢ فيه تسليم لما ادعاه الشارح في دفع التناقض من تحقيق الاسانيد الثلاثة تح

Copyright © King Saud University